أهم الإصلاحات في الإقتصاد الجزائري:

بعد شروع الجزائر في الإتجاه نحو ميكانيزمات جديدة حسب قوانين إقتصاد السوق كان لابد من إجراء إصلاحات شاملة وكاملة وجذرية بالنسبة لكل القطاعات الإقتصاد الجزائري، ويمكن أن ندرج أهم هذه الإصلاحات حسب النقاط التالية:

1/ الإصلاحات في الميدان التجاري: حيث تم تحرير التجارة الداخلية والخارجية بقضاء على إحتكار الدولة لهذا الميدان والسماح بالقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمساهمة في العمليات التجارية مع إحترام القوانين الداخلية.

2/ الإصلاحات الخاصة بالسياسة التسعيرية: بحيث الميزة الرئيسية هو تحرير الأسعار وإلتزامها بقانون العرض والطلب أي حسب تطور الأسعار الدولية، لكن يجب الإنتباه أن أي تأثير (خاصة السلبي) لهذه أسعار يكون له تأثير مباشر على أسعار الداخلية بمواد الخدمات في الجزائر.

3/ الإصلاح في الميدان البنكي: وتمثل ذلك خاصة بإصدار قانون جديد في سنة 1990، وهو قانون النقد والقرض الذي يحدد صلاحيات كل جهاز في نظام المصرفي (دور البنك المركزي، الخزينة، البنوك التجارية، ...، إلخ).

4/ الإصلاح في الميدان الصناعي: والشيء المميز لهذه الإصلاحات هو إدماج القطاع الخاص المحلي وحتى الأجنبي في تسيير الميدان الصناعي سواء عن طريق شراكة أو طرق الأخرى، وذلك بسماح تطور القطاع الصناعي في الجزائر لكن يجب الإشارة أن هذا الإصلاح لا يعني تخلي الدولة عن تسيير بعض المؤسسات الإستراتيجية مثل: سونطراك، سونلغاز، ...، إلخ.

5/ الإصلاح في الميدان الفلاحي: بحيث لم يكن هناك أي تغيير جذري بعد الإصلاح أول في سنة 1987 الذي ينص على توزيع أراضي قطاع العام على شكل تعاونيات، لكن المشكل العقاري مازال مطروح بالنسبة إلى هذا القطاع.

6/ الإصلاحات في جانب الإستثمار: بحيث تميز هذا الإصلاح كذلك بقضاء على إحتكار الدولة والسماح للقطاع الخاص وحتى القطاع الأجنبي المساهمة في مشاريع إستثمارية إلى جانب خلق وكالات لتدعيم الإستثمار مثل الوكالة الوطنية لتدعيم الإستثمار.

7/ الإصلاح الضريبي: الشيء المميز لهذا الجانب هو تغيير النظام الجبائي السابق مع نظام أخر يتمشى مع ميكانيزمات إقتصاد السوق وتمثل ذلك خاصة في إنشاء الرسم على القيمة المضافة.

8/ الإصلاح في الميدان الجمركي: بحيث أصبحت هذه السياسة تعتمد كذلك على قوانين إقتصاد السوق خاصة في عملية مراقبة التصدير والإستراد.

ما يمكن أن نستخلصه من هذه الإصلاحات أن الدولة الجزائرية تريد تعبير عن رغبتها الحقيقية في إنسحابها التدريجي في تسيير الإقتصاد ورجوع إلى دورها كمنظم للنشاط الإقتصاد أي كعون إقتصادي مثل الأعوان الآخرين.

برنامج التصحيح الهيكلي

إن شروع الجزائر في الإصلاحات الإقتصادية شاملة بين رغبة هذه الدولة في الإندماج لميكانيزمات إقتصاد السوق وبالتالي نتجت المفاوضات القائمة بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مع الجزائر، التي أدت إلى إقتراح برنامج التعديل الهيكلي، والذي كان يهدف بصفة عامة إلى رد الإعتبار خاصة إلى بعض المؤشرات الماكروإقتصادية (التضخم، العجز الحكومي، المديونية الخارجية، ...، إلخ)، لكن نتج عن هذه المفاوضات تطبيق هذا البرنامج حسب مرحلتين:

1/ برنامج الإستقرار الإقتصادي وهذا لمدة سنة من 1994 إلى 1995 والذي يحث أكثر على تقييم الفعلي لإرادة الدولة الجزائرية إلى إندماج نحو إقتصاد السوق، وقد تميز هذا البرنامج بتحديد بعض الأهداف المطلوب من الجزائر التوصل إليها، أما الجانب المالي

المتحصل (المتفق عليه) هو بمقدار(1) مليون دولار من أجل تنفيذ هذا البرنامج، وبسبب الحصول على بعض النتائج الإيجابية في هذه المرحلة تمر إلى المرحلة الثانية.

2/ المرحلة الثانية تتمثل في تطبيق وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي من ماي 1995 إلى أفريل 1998، الذي كان يهدف إلى مايلي:

- التعجيل في تنمية الإقتصادية.
- تخفيض نسبة التضخم.
- تخفيض نسبة المديونية.
- إعادة النظر في تسيير المؤسسات الإقتصادية.
- تخفيض العجز الحكومي.
- محاولة معالجة الجانب الإجتماعي.

ويجب الإنتباه والإشارة إلى أن فكرة تطبيق وإقتراح هذا المخطط من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لم تكن على أساس تقديم برنامج لإنقاذ الإقتصاد الجزائري، ولكن كمكمل ومساعدة للإصلاحات التي بدأت بها الحكومة الجزائرية، لكن يبقى أن هذا البرنامج يحث ويشجع كثيرا على إدماج القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي وخاصة إعادة النظر في دور الدولة في الميدان الإقتصادي.

لكن تطبيق هذا البرنامج التعديل الهيكلي تطلب تحقيق شرطين أساسين لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهما:

1/ تخفيض قيمة الدينار الجزائري (46%).

2/ تخفيض من عبء وثقل المديونية الخارجية.

إن تطبيق هذا المخطط أدى إلى تحقيق النتائج التالية:

	1994	1995	1996	1997	1998
1) النمو الإقتصادي	%0.9-	%3	%3.2	%1.3	%3

2) التضخم	%38.4	%21.8	%17.2	%8.1	%5.4
3) الرصيد الحكومي	4.4−	1.4−	3+	2.4+	2.7−
4) الميزان التجاري	0.3−	0.2+	4.1+	5.7+	0.2−
5) المديونية الخارجية (مليار دولار)	30.5	33.4	33.4	31.9	31
6) خدمة المديونية	%45.4	%44.9	%39.6	%31.6	%42.8
7) إحتياطات النقدية (حسب عدد أشهر الإستراد)	2.5	1.7	3.7	7.7	6.3

تقييم الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر

إن سعي الجزائر إلى الإنتقال من نظام المركزي إلى نظام إقتصاد السوق لم يكن عملية سهلة أو عملية غير مكلفة لأن من معروف أن كل إصلاح إقتصادي يؤدي إلى ظهور آثار إيجابية وآثار سلبية، ومن أهم إيجابيات الإصلاحات في الجزائر:

1- إسترجاع الجزائر لنسبة النمو الإقتصادية الموجبة حتى وإن لم تكن كافية.

2-بروز إنتعاش خاصة الإحتياطات النقدية (23 مليار دولار).

3-إنخفاض نسبة التضخم التي وصلت إلى 1% في سنة 2000.

4- تمكن الجزائر من تخفيف عبء المديونية الخارجية وخاصة خدمة المديونية.

5-تحكم الدولة الجزائرية في تخفيض نسبة السيولة إلى أقل من 30% في سنوات بعدة 1998.

6-تمكن من تقليص العجز الحكومي أي نسبة ميزانية الدولة إلى الدخل القومي.

7-إدماج القطاع الخاص في المساهمة في التنمية الإقتصادية.

أما السلبيات هذه الإصلاحات فتتمثل هذه الآثار خاصة في التأثير السلبي بالنسبة للجانب الإجتماعي، ونذكر أهمها:

1- إرتفاع نسبة البطالة من حوالي 17% في المتوسط إلى حوالي 30% سنة 2002.

2- إنخفاض وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين وذلك بسبب عدم التنسيق والترابط بين سياسة الأسعار المطبقة (التي تخضع الآن إلى قانون العرض والطلب) وسياسة الأجور التي بقيت مجمدة ولم يحصل أي إرتفاع أو مراجعة لها.

3- ظهور بعض الظواهر مثل الفقر والحرمان بحيث بلغ عدد الفقراء في الجزائر حوالي 17 مليون وذلك إستنادا إلى مؤشر البنك العالمي الذي يحدد الفقير بالشخص الذي يملك إمكانيات مالية للعيش أقل من 2 دولار في اليوم.

4- نقص تكاليف الدولة خاصة في بعض الميادين مثل: الصحة، التعليم، التكوين، السكن، ....، إلخ، وهذا ما أدى إلى ظهور بعض المشاكل وخاصة بعض الأمراض على مستوى القطر الوطني.

5-غلق بعض المؤسسات الإقتصادية الذي أدى إلى تسريح العمال (حوالي 600 ألف عامل تم تسريحهم) وهذا ما زاد من حدة البطالة في الجزائر.

ويجب أن نشير أن هذا التقييم كان منتظرا من خلال الشروع في الإصلاحات الإقتصادية بحيث أن هذه السلبيات أو الإيجابيات هي متوقعة بعد كل إصلاح، لكن يبقى على الدولة الجزائرية كيفية التعامل مع هذه النقاط (السلبية والإيجابية) وذلك لمواجهة التحديات المستقبلية علما أن الإقتصاد الجزائري يشرع في الدخول إلى المنافسة الدولية العالمية بإستعمال بعض الوسائل مثل: الشراكة الأورو متوسطية، السوق المغاربية، أو التكتلات الإقتصادية الأخرى.